اليابان تسند البنك الإفريقي للتنمية قرضا قيمته 32.1 بليون يان ياباني

تعلم سفارة اليابان في تونس أن حكومة اليابان قررت إسناد البنك الإفريقي للتنمية قرضا قيمته 32 بليون و 100 مليون يان ياباني في اطاربرنامجها:

« Second Private Sector Assistance Loan under The Joint Initiative titled Enhanced Private Sector Assistance (EPSA) for Africa »

وقد تم تبادل المذكرات الرسمية يوم الخميس 11 سبتمبر 2008 بمقرالبنك الإفريقي للتنمية بتونس بحضور سعادة السيد شِغِيرُو اندُو سفير اليابان في تونس و سعادة السيد دونالد كبَرُوكا رئيس البنك الإفريقي للتنمية.

مقدمة القرض

ان توفير الدعم المالي لبنك الإفريقي للتنمية، سيمكن من تمويل القطاع الخاص، (القرض على مرحلتين). ويأتي القرض الياباني:

« Second Private Sector Assitance Loan » ليعكس ايرادة اليابان في_تدعيم اسس الإقتصاد و تقليص الفقر، وذلك عبر تطوير القطاع الخاص بواسطة الشركات الخاصة.

شروط القرض

نسبة الفائدة : 0.55% في السنة

مُهلة السداد : 40 سنة ، بإعفاء 10 سنوات

البلدان المُموّنة : كل البلدان والإقاليم

التاريخ

إن هذا القرض يندرج في اطاربرنامج المساعدات للقارة الإفريقية، والتي ارسته اليابان بشراكة البنك الإفريقي للتنمية في قمة الدول الثمانية عام 2005.

والتي يعرف بإسم :

« The Joint Initiative titled Enhanced Private Sector Assistance (EPSA for Africa) »

إن قيمة هذا القرض الذي يبلغ 32 بليون و 100 مليون يان ياباني (حسب التقريب 300 مليون دولار) تعادل ثلاث مرات قيمة القرض الفارط عام 2007 والذي تبلغ قيمته 11 بليون و 500 مليون يان ياباني (حسب التقريب 100 مليون دولار).

فلسفة اليابان حول المساعدة الحكومية للتنمية

Aide Publique au Développement (APD)

إن فلسفة اليابان حول المساعدة الحكومية للتنمية تنبعث من تجربتها الخاصة المدخرة على مدى سنين. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية, حضيت اليابان بعدة قروض من الطرف المجموعة الدولية، مكّنتها من اعادة بناء إقتصادها وتدعيم بنيتها التحتية وتقدم صناعتها.

كان لدى اليابان في ذلك الظرف القاعدة الملائمة لإستغلال الدعم الخارجي اسغلالا محكما، فبلإضافة الى إكتسابها الكفئات العالية، تحصنت اليابان بمخطط محكم وبقطاع خاص مزدهر.

ومن منطلق ايمانها بان النموالإقتصادي ما هو الا وسيلة من بين الوسائل لتنمية الموارد البشرية وبان القطاع الخاص يبقى المحرك لهذه النمو، تسعى اليابان الى مساعدة البلدان الإفريقية من خلال التسريع في وتيرة النمو الإقتصادي وذلك بدعمها لمجهوداتهم لإكتساب وسائل الإنتاج الخاصة بهم.

ومن هذا المنطلق وفي قمة الدول الثمانية في عام 2005، قدمت الحكومة اليابانية بشراكة البنك الإفريقي للتنمية مبادرتتمثل في االتزامها بمنح مليار دولار امريكي خلال خمس سنوات لتهيئة قواعد اللإستثمار والإحاطة الخاصة بالشركات المتوسطة والصغيرة.

إن هذه المبادرة تندرج في إطار تبني بلدان إفريقيا هذا المبدأ وأدراجها أشغالا مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA و البنك الياباني للتعاون الدولي JBIC، الوكيلتين الأساسيتين لخطوط القروض التابعة لبرنامج **المساعدة الحكومية للتنمية APD.**

اليابان وإفريقيا

برغم من البعد التاريخي والجغرافي الذان يفصلان اليابان عن القارة الإفريقية, فإن علاقة بينهما تتعدى حد الكلاسيكية. فاليابان تُعتبرُ البلد النامي الوحيد الذي اصرعلى مداومة المؤتمرات عالمية وعلى نطاق واسع, حتى اصبحت فيه على مدى طويل الإطارالدولي الأساسي، داعيا المجموعة الدولية وخاصة آسيا الى دفع التنمية بإفريقيا.

مع نهاية الحرب الباردة، تغير سلم الأولويات وعرفت القارة الإفريقية تقلص إهتمام المجموعة الدولية بمسائلها. الا أن اليابان،ايمانا منها بان تذليل الصعوبات لا يمكن تحقيقه الا بتنمية القدرات والتعاون البشري، بادرت سنة 1993 بتنظيم اول مؤتمر دولي على نطاق، واسع هدفه تركيز مبادرة جديدة خاصة بمسألة التنمية الإفريقية، والذي يعرف بإسم " تيكاد".

ان هذا المؤامرالأول مكن من انبثاق برنامج الإعانة بالقارة الإفريقية وكذلك البحث عن اتفاق حول مسألة الأولويات في قطاع التنمية. ومنذ ذلك الحين تسلسلت مؤتمارات "تيكاد 2 " في عام 1998 و"تيكاد 3" عام 2003.

وبذلك إتخذت اليابان مسار "تيكاد" كتحدٍ لها على امد طويل وقامت بتوسيع مجال التعاون ليشمل القطاع الخاص ايضا. فدفع التجارة والتمويل يعتبردعم التقدم الإجابي وضمان التنمية الشاملة والمستديمة للقارة الإفريقية .

سياسة التعاون اليابانية بالقارة الإفريقية: الأساليب الفعلية

- منذ "تيكاد 3" ترتكز اليابان في مساعدتها لإفريقيا على ثلاثة اسس :
  - تدعيم السلام
  - تقليص الفقر عن طريق التطور الإقتصادية
  - ضمان الأمن البشري

- اسندت الحكومة اليابانية مبلغا يفوق قدره 10 مليار دولار امريكي لفائدة القارة الإفريقية، في نطاق التعاون الثنائي منذ 1993 في مجال الإحتياجات الأساسية البشرية , البنية التحتية و الفلاحة .

- عام 2005، صرح الوزير الأول الياباني السيد كوازومو جونيشيرو بان الحكومة اليابانية تعتزم زيادة حجم مساعداتها ب 10 مليار دولار خلال خمس سنوات القادمة، اما بشان القارة الإفريقية سيتضاغف حجم المساعدات خلال ثلاث سنوات وذلك في إطاربرنامجها الحكومي للتنمية.

- سنة 2006 ، زار الوزير الأول مقر الإتحاد الإفريقي وقد صرح بعزمه على مواصلة الدعم المجهودات الدول الإفريقية.

- في ماي 2008، نظمت اليابان الدورة الرابعة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية "تيكاد 4 " حيث التزمت فيه اليابان يتضعيف حجم المساعدات للقارة الإفريقية واسنادها قروض ب 4 مليار دولار امريكي قصد تطويربنيها التحتية.